

Distr.: General
12 March 2012
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم هذه الرسالة في الوقت الذي ظل فيه شبح الرعب يهدد مليون شخص في جنوب إسرائيل عاشوا في فزع على أرواحهم تحت وابل متصل من القصف الصاروخي في أثناء عطلة أخرى من عطلات نهاية أسبوع. ففي أثناء الساعات الثماني والأربعين الماضية، أُطلق أكثر من ١٥٠ صاروخاً، منها ما يزيد على ٤٠ قذيفة غراد، على التجمعات السكانية الإسرائيلية. وكانت هذه الصواريخ موجهة ضد المدنيين، إذ سقط أحدها مباشرة على إحدى المدارس. ولكم أن تتصوروا كيف كانت الحالة الراهنة ستختلف لو كان الأطفال موجودين في المدرسة وقت سقوط ذلك الصاروخ.

وقد حذرنا في رسائل سابقة، آخرها رسالة وجهت منذ بضعة أيام، من الأخطار التي سيقود إليها تقاعس المجتمع الدولي عن العمل. ونبهنا مجلس الأمن إلى أن هذه الاعتداءات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد خطير للتراع، قد يكون له وقعه على المنطقة بأسرها. فقد برهنت الأحداث التي وقعت في اليومين الأخيرين على الخطر الذي ينطوي عليه صمت المجتمع الدولي بصفة عامة، والمجلس بصفة خاصة. ولا بد، في سبيل إرساء الأمن والاستقرار في منطقتنا، أن يعلن مجلس الأمن وجميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي فوراً وبكل حزم عن إدانتهم للقصف الصاروخي الذي لا يزال ينصب على رؤوس المدنيين الإسرائيليين، في انتهاك لجميع مبادئ القانون الدولي، كذلك لا بد لهم أن يبذلوا كل ما في وسعهم لوقف ذلك القصف.

ويدل عدد الصواريخ التي سُنت في غضون ثماني وأربعين ساعة فقط على أن النظام الإيراني ما زال مستمراً في تهريب الأسلحة المتقدمة إلى داخل قطاع غزة دون هوادة. ولا يقتصر كل سلاح يجري تهريبه إلى المنطقة على تهديد المدنيين الإسرائيليين، وإنما تنكمش



معها أيضا إمكانات أن تعيش غزة مستقبلا مزدهرا، ذلك أنه يحول التجمعات السكنية إلى منصات لإطلاق الصواريخ. وتشكل الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء بشأن منع هذا النشاط غير القانوني جزءا لا يتجزأ من العديد من قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، غير أن المجتمع الدولي يكاد لا يلقي أي بال لتلك الالتزامات.

وتحمّل إسرائيل منظمة حماس الإرهابية المسؤولية كاملة عن جميع هذه الهجمات التي تنطلق من قطاع غزة الذي لا يزال يقع تحت سيطرتها الفعلية. وقد مارست إسرائيل حقها في الدفاع عن النفس، وستظل تمارس ذلك الحق، حسب الاقتضاء، وسوف تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية مواطنيها.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حاييم واكسمان

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة